فصيح الكلام لا يقال الا في ضرورة شعر للقدرة على التعبير بسعة من
غير هذا الالفاظ المندرجة عنها انه لو كان مثنى وثلاث ورباع
عدل عن مثنى وثلاث ورباع كما قال لو جد ان يقال في اختيار الكلام
جاءني مثنى وثلاث ورباع كما يقال جاءني اثنان وثلاثة واربعة
ولا يقال ذلك حتى يعتمد ما يمكن يقتضيه عليه كقولك جاءني رجال مثنى
وثلاث فهم ثلاث دل ذلك على انه ليس بمنزلة لو قلت الثلاثة المعنى
ان القوم جاءوا منحصرين في اربعة اربعة من غير زيادة ولا نقصان وهذا
المعنى يقتضي التكرير ونظيره في افادة الحصر على الصفة المذكورة جاءني القوم
رجلا رجلا او رجلين رجلين وجماعة جماعة والجواب عن الاول ان الشرع
مرخص بما ليس في اللغة عليه وسلم ولذلك امر من اسلم على اكثر من اربع
بمفارقة من زاد على الاربع وعن الثاني ان جعلها للجمع في زمن واحد
يفضي الى المعنى في الكلام كما تقدم فوجب جعلها للتخيير كما في لكن تكرار
العدد يقتضي ذلك والمعنى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ان شئتم
وثلاثا ان شئتم ورباعا ان شئتم وعن الثالث ان ما ذكر
من الادلة على عدله عن عدد مكرر يمنع ان يكون كمر لان تعريف عمر بالعلمية
وليست هذه الالفاظ كذلك واما اخر لقوله تعالى لعدة من ايام اخر
وقوله تعالى واخر متشابهات واختلف في علة منعه من الصرف
فذهب قوم الى انه لم ينصرف للوصف والجمع والتانيث فلا يوثر ان مع الوصف
وذهب قوم الى ان المانع له الوصف والعدل واختلف في العدل على ثلثة
اقوال احدها انه معدول عن افعل مع مصاحبة من لانها اذا صحبه صلح
لفظه للذكر والمونث والتثنية والجمع كقولك مررت بنسوة اخر من غيرهن
الى شذ باعر من غيرهن فجعل هذا اللفظ الذي لفظ اخر وعرى وصفا
للذكر لان المعدول عنه مذكر والقول الثاني انه معدول

عن اعيات مكرة ليصح وصف النكرة به وهذا ضعيف لان اخر يات تعم
يلزم استعماله اما بالالف واللام او بالاضافة والقول
الثالث قول الجمهور انها معدولة عما يقتضيه افعل من الالف واللام واما
الاضافة فلم يعدل عنها واما من فلا تستعمل معه لفظا استغنا عن
دلالتها بدلالة على ما بين من جنسه فان قيل تقتضيه العدل عن لام التعريف
ان تكون معرفة فما ساغ على شر فلا يصح حرها وصفا للنكرة فالجواب من
وجهين احدهما ان الاصل المعدول عنه ليس مرادا كما اراده عامر بالنسبة
الى عمر دليل وصف النكرة به بل هو اصل مرفوض لا يطلق به واما
قول الشاعر صلى على عمر الخير وابن سهل وصلى على حارثا الاجر
فان دخول الالف واللام على اخر بعد عدلها ومنع صرفها لا خولها على ما لا
ينصرف واما حارث فان المعدول عنه مراد كما اراده عامر بالنسبة الى
عمر فلذلك كان معرفة والوجه الثاني ان نحكم لها بالتعريف بقصد
العلمية واما العدل فيه فلافاده علة اخرى مع العلمية بمنع الصرف
وليس تعريفه بالنظر الى المعدول عنه بل بالعلمية واما اخر فلا يلزم
من عدلها عن صيغته فيها الالف واللام والتعريف لان النظر الى المعدول عنه بل
بالعلمية واما اخر فلا يلزم من عدلها عن صيغته فيها الالف التعريف لان
النظر الى المعدول في نفسه فان كان فيه ما يوجب التعريف عرف والا
كان نكرة الا ترى ان النظر في تعريف عمر انما هو في نفسه دون المعدول عنه
لانه صفة وكذلك النظر في حال تعريفه بالعلمية واما اخر فانها نكرة
لانه ليس فيها ما يوجب التعريف لانها صفة فلا تطلع مع العلمية واما امس
فانما كانت معرفة لتضمنها لام التعريف وكذلك بنت وليست بعدل وكذلك
عن صيغة فيها الالف واللام لسحر واخر فلذلك فارق حكمها حكمها لانها لم تضمنا
معنى الحرف ولذلك اذا قال اكرمك على ان اعمل في عمل آخر عن صيغة فيها الالف واللام فانه ان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)